

دل على ان امرأه بالنصف اعني قوله ولذي القربى
 قربة القربى لا يوجب النصف والامرأه بالنصف لا يوجب
 الا حصة في السبعة لان من القربى يشار اليه قوله
 لا يفرق في جاهلية ولا اسلام وهذا يصح في الاما
 والذكر اربع عاذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اعطاهم للقطعة بالمعقبة وقد اتهم في النصف انما
 الا عطا لمن الحكم ينبغي بانتمى علة قال واما ذكر
 الله في الخمس لما فرغ من بيان وجه سقوط سهم
 ذي القربى بين وجه سقوط ما سوى الملائكة
 المذكورة في النصف فقال واما ذكر الله في الخمس يعطى
 فان له خمسة والله لا يفتح الكلام تركا بذكره
 وسم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط
 البصير بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه
 برسالته لان الحكم متى ترتب على المشتق منه
 عنه ولا رسول بعده والحق في سمي كان يصرف فيه
 لنفسه عليه السلام مثل ربع او سيف او جارية
 اضطر في التقادير غنائم جرد واصطفي حصة من
 غنائم خيبر وقال الشافعي يصرف سهم الرسول
 الى الخليفة والحجة عليه ما قد مناه انه كان يستحقه
 برسالته وسهم ذي القربى كما انما يستحقونه
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصف لما روينا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهم بالنصف لا يملك
 قوله سهم ذي القربى بلع مكر او حكا وتقليد
 لانا نقول ما ذكره اولاً كان في فضل الاستدلال
 على العسمة وعلى ثلاثة اسم وهذه نقل الحكم صاحب

القرور

القدوري قال انما القربى وي وي بعده انما بعد من
 النبي صلى الله عليه وسلم وبسبب بالمعقبة قال الشافعي وهذا
 اي استحقاقهم بالمعقبة قول الكرخي وقال الشافعي
 سهم الفقير من سهم ساقط ايضا لما روينا من ان جاع
 يعني قوله ولما ان الخلفاء اربعة الراشدين فيهم
 على ثلاثة ولا يملك سهم انما في عليهم النصف او سقوطه
 حق ذي القربى فكانت احوالهم والحق انهم
 لم يبق استحقاق لا غنيا بينهم وفقر بينهم ومنع الشافعي
 ونسبته ما روينا عن ابي جعفر محمد بن علي قال
 كان رأي اهل البيت ولكن كره ان يخالفوا اياكم ويحرم
 والاجماع يدون اهل البيت لا يستحقون فكل من اهل
 البيت ان يترك رأي نفسه في رأي مجتهد اخر فاستحقاق
 ماله فان ثبت ما روينا حله كره المخالفة لا رأي
 المجتهد مع ما فقد حالهما في كثير من المسائل فان
 ظهر الدليل عنده وقوله ولا في
 اي في سهم ذي القربى معني العدة لانه
 الهاشمي الذي يصرف اليه فقير اذا لو لم يكن فقير الا يجوز
 صرفه اليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق
 الروايات من اصحابنا كلما كان فيه معنى العدة
 حرم ذي القربى اياه كما حرم الهاشمي العامل على
 العدة المال وهو ما يعطى على عمل قد مر
 في الزكاة وهذا الدليل ان كان ما بالنسبة الى الشافعي
 فليس بذلك لان كونه المهر في فقير في حق الزكاة عنه
 فانه يسقي بني العتي والفقر وجه الاول يعني قول
 الكرخي وقيل هو الاصح ما روينا ان عمل عطا الفقراء والجمع